إدارة الخطر والتأمين

المحاضرة الاولى

2023 - 2024

الفصل الاول

الاخطار وسبل معالجتها

أعداد

م.م أسماء قاسم

الفصل الاول

الاخطار وسبل معالجتها

1- مفهوم الخطر

الخطر من المفاهيم الشائعة كثيرة التداول. تستخدم احياناً لوصف سلوكيات وافعال معينة.

فيقال هذا تصرف خطر، وهذا عمل محفوف بالمخاطر. ولكن بعد ان شق التأمين طريقه

كأسلوب ناجع في معالجة الاخطار، بدأ استخدام هذا الكلمة يكتسب شيئاً فشيئاً مدلولاً اصطلاحياً .

ومع ذلك لا زالت كلمة "الخطر" تضمن مد لولات ومعاني مختلفة. وينطبق هذا

لحد ما على المجال التأميني . فتطلق تسمية "الخطر" على محل التأمين: فيقال هذا خطر

كبير، وذاك خطر صغير، والمقصود قيام محال التأمين والمسؤوليات التي ترتبها على شركة التأمين . كما ويقال هذا خطر جيد وذاك خطر رديء، بمعنى ان الظروف والعوامل المؤثرة .

تقلل أو تزيد من فرص وقيام الخسائر التي يتعرض لها محل التأمين المعني. اما على

المستوى العلمي فإن " للخطر" مدلولات محددة تختلف، باختلاف زاوية النظر اليه.

الخطر من الزاوية السيكولوجية :

يمثل الخطر على المستوى الفردي ، هاجساً ينتاب المرء حول المفاجئات والخسائر التي يمكن

ان يتعرض لها، سواء كان ذلك في نتائج اعماله أو شخصه. ففي كل فعالية يقدم عليها

المرء هناك هامش معين للإخفاق، سواء أجاء عن اسباب ذاتية نابعة من قرارته أو من

ظروف خارجة عن تحكمه. ويتعلق الامر هنا بالخسائر التي يمكن ان يتكبد ها المرء جراء تحقق حوادث أو ظروف تقع خارج السياق الاعتيادي ، وفي مقدمتها الحوادث المؤسفة ذات الطابع العرضي التصادمي .

ويتفاوت تخمين وتقويم آثار مثل هذه الحوادث من شخص لآخر، اذ تحكمها ظروف وعوامل مختلفة يمت بعضها إلى التركيبة النفسية للفرد. بينما يرتبط البعض الآخر بحجم المعلومات المتاحة له عن الاحتمالات المختلفة التي يمكن ان تواجهه. قد يختلف كثيراً تقويم شخصين لنتائج نشاط ما : احدهما يراه نشاطاً محفوفاً بالمخاطر، فيتردد في الاقدام عليه. بينما يبدو للآخر عملية محسوبة النتائج مع هامش محدود للمفاجئات، فيقدم على خوض غمار التجربة بجراءة وبلا تردد .

في ضوء ذلك يدور الحديث حول ما يسمى بالخطر الذاتي (Subjective Risk) الذي يعبر عن التقويم الذاتي للخسارة التي يمكن ان يتعرض لها المرء. ويحكم الخطر الذاتي بهذا المعنى عاملان اساسيان: التركيبة النفسية لمتخذ القرار من جانب، وتجربته والمعلومات المتاحة له عن النتائج ومديات الانحراف عنها ، من جانب آخر.

الخطر من الزاوية الفلسفية :

تقترن الاخطار على مستوى الافراد والمنشآت بالحوادث التصادفية التي يتكبدون من جرائها .

خسائر تتفاوت في شدّتها. فالإنسان على وجه العموم معرض لمختلف الحوادث العرضية التي نسميها "الصدف"، سواء في حياته العملية أو علاقاته بمختلف ضروبها ، مع الطبيعة المجتمع. وتؤثر هذه الصدف والمفاجئات على مجمل مسيرته. قد تبدو هذه الظواهر وكأنها حوادث متفرقة لا يحكمها ولا يضبطها قانون ما . ظواهر الطبيعة الكوارثية مثل الزلال .والبراكين والعواصف والفيضانات .... الخ تنعت بقوى الطبيعة العفوية . بينما تعزى ظواهر

المجتمع مثل السرقة والاحتيال والغش والتخريب، وغيرها، إلى اسباب سلوكية فردية.

في حقيقة الامر ان ظواهر الطبيعة والمجتمعي بمختلف اشكالها وضروبها تحكمها قوانين

ونواميس معينة. فثمة علاقات سببية تحكم العلائق بين الظواهر. كل شيء في الحياة سبب

أو نتيجة علّة أو معلول. وما يبدو للوهلة الاولى مجرد حادث تصادفي أو ظاهرة عرضية ، هو في الحقيقة الامر نتيجة قوانين وعوامل تحكم الظاهرة وتحدد اتجاهاتها .

ان موت الكائن الحي تحكمه قوانين الحياة . اما كيف يموت هذا الشخص أو ذاك ، ومتى فهور امر ينجم عن احداث تحكمها الصدف ، ويمكن للباحث الوقوف على اتجاه الوفيات لفئات الاعمار

الكائن الحي تحكمه قوانين الحياة. اما كيف يموت هذا الشخص أو ذاك ، ومتى فهو امر ينجم عن احداث تحكمها الصدف. ويمكن للباحث الوقوف على اتجاه الوفيات لفئات الاعمار المختلفة والمهن المتنوعة ضمن ما يسمى بالأبحاث الاكتوارية التي تعد على اساسها جداول الوفيات (Mortality Tables) ، وكذا الامر مع حوادث السيارات التي تتحقق على نحو عرضي تصادفي للحالات المنفردة. ولكن يمكن من خلال دراستها بمجموعها، معرفة اتجاهاتها والتكهن باحتمالاتها المستقبلية.

وينطبق هذا على مختلف الحوادث (السعيدة منها والمؤسفة) ، ولنا ان نستعين في تفسير الحوادث العرضية المؤسفة بوصفها اعراضآ للأخطار بالمقولتين الفلسفيتين (الضرورة والصدفة) فالضرورة حقيقة موضوعية تحكم العلائق بين الظواهر واتجاهات حركتها، وتتجلى في الواقع، عبر الحوادث العرضية التصادفية. فالإخطار حقيقة موضوعية تحكم وجودها عوامل محددة، ولكنها تصيب هذا الفرد أو ذاك، تلحق الاضرار بهذه المنشأة أو تلك، تحت تأثير ظروف عرضية (تصادفية).

التفسير الرياضي للخطر :

ان البحث في الخطر المعني لا ينطلق من تقويم كل حادث تصادفي على انفراد ، بل في مجموع هذه الحوادث للتوصل إلى العوامل التي تحكمها ، وفرص تحققها ، على اساس نظرية الاحتمالات .

الاحتمال :

يختلف مفهوم الاحتمال بوصفه مصطلحاً علمياً عن المفاهيم المتداولة لكلمة الاحتمال التي

نستخدمها في لغتنا اليومية، كأن نقول، من المحتمل ان اتأخر غداً عن الدوام، أو من المحتمل ان اخفق في الامتحان ... وغيرها.

الاحتمال بوصفه مقولة رياضية، هو قياس لإمكانية وقوع حادث ما، أو تحقق فرصة معينة.

وعندما لا يخضع تحقق الفرصة أو وقوع الحادث للقياس، فإنهما يخرجان عن الاطر العلمية

لنظرية الاحتمالات. تعالج نظرية الاحتمالات قياس امكانية وقوع حادث ما، أو تحقق فرصة

معينة، بهدف التوصل إلى رقم يعبر عن درجة أو قيمة هذه الامكانية أو الفرصة ،

وتقاس فرصة حادث أو ظاهرة معينة، من خلال دراسة تواتر وقوعها وتكرارها

(Frequency) خلال فترة معينة من الزمن ، وذلك لمعرفة العوامل التي تحكم تحقق

الظاهرة والوقوف على اتجاهات حركتها.

الاحتمال والخطر - Probability and Risk

تمثل نظرية الاحتمالات، اساساً لنظرية الخطر. فمن خلال دراسة تكرار الحوادث (تواترها) .

يصار إلى معرفة قيمة احتمالات وقوعها في المستقبل. اما الخطر فيعبر عن قيمة الخسائر

المتوقعة عن تحقق الحوادث المحتملة. لهذا فان قيمة الخطر يحكمها عاملان:

أ- تواتر الحوادث (Frequency) .

ب - شّدة الخسائر الناجمة عن الحوادث (Severity) .

ان القيمة النهائية للخطر تتحدد بمقدار الخسارة المالية الناجمة عن تكرار الحوادث التي

تدخل في اطار الخطر المعني ، فخطر التأمين التكميلي على السيارات يتحدد با قيام الخسائر.

الناجمة عن حوادث الاصطدام والانقلاب والسرقة والحريق والمسؤولية المدنية ... وغيرها.
قد يبدو للوهلة الاولى ان تواتر الحوادث (تكررها) هو الذي يحكم قيمة الخطر،اما في

الحقيقة فانه احد العاملين المؤثرين في قيمة الخطر (الخسارة) اذ يلعب معدل الخسارة لكل حادث دوا رً اساسياً في تحديد قيمة الخطر، ونجد في حيّز التطبيق ان الخسائر الكبيرة اقل تواترآ، بينما يزداد تواتر الحوادث ذات الخسائر الصغيرة. فخطر تحطم الزجاج من الاخطار كثيرة التواتر، بسبب من طبيعة هذه المادة ووظائفها، بيد ان معدل الخسارة الناجمة عن الحادث الواحد، لا تقارن بحادث حريق كارثي. ان العلاقة بين تواتر الحوادث وشدّتها في صناعة التأمين، علاقة عكسية: تواتر عالٍ للحوادث مع خسائر ضئيلة أو تواتر قليل مع خسائر كبيرة. ويمثل الكاتب نيل كروكفورد هذه العلاقة بالجدول ادناه

مستوى الخسارة	تواتر حدوثها	شدة الخسارة	توقع عدد الحوادث
صغيرة	عالي	منخفضة	مرة واحدة بالسنة
متوسطة	منخفض	متوسطة	مرة كل عشر سنوات
كبيرة	منخفض جدا	عالية	الحد الادنى

مصطلحات مجاورة للخطر :

تواجهنا في اللغة التأمينية مصطلحات مجاورة لمصطلح الخطر، غالباً ما تترجم إلى العربية على نحو متداخل. نحاول ادناه التمييز بينها، وايضاح مدلول كل منها.

الخطر - (Risk)

بعد ان استعرضنا الزوايا المختلفة التي ينظر منها إلى مصطلح الخطر، يمكن القول ان المقصود بالخطر في اطار التأمين وادارة الخطر: الخسارة المحتملة والمحتسبة وفق الاسس الاحصائية ونظرية الاحتمال ، وتجدر الاشارة إلى ان الخطر ليس بقيمة ثابتة ، فقد تتفاوت قيمة الخطر نفسه من حالة لأخرى، تحت تأثير عاملين رئيسين. هما الكثرة العددية للمحال

المعنية بالخطر المسمى، ومصادر الخطر. والمقصود بمصادر الخطر هي تلك الحوادث

التي تدخل خسائرها ضمن الخطر المعني. ولذلك نجد ان الحوادث التي يغطيها خطر

الحريق مثلاً قد تختلف من شركة تأمين لأخرى.

الطارىء - (Peril)

هو الحادث المسبب للخسارة. فالعاصفة البحرية وجنوح السفينة وغرقها وتضرر البضاعة

بسبب ظروف البحر .. الخ ، هي من الحوادث المسببة لخسائر التأمين البحري. وتسمى هذه

الحوادث بطوارئ البحر (Perils of the sea) وتشكل هذه الحوادث بمجموعها الخطر

البحري (Marine risk) . وكذلك الامر مع خطر السيارات (Automobile risk)

فينطوي على طوارئ مثل: الاصطدام والانقلاب والسرقة والحريق والمسؤولية المدنية ازاء

الآخرين ... وغيرها.

وتجدر الاشارة إلى ان من الاخطاء الشائعة في اللغة التأمينية العربية استخدام كلمة "الخطر"

بدل "الطارئ". فيقال "اخطار البحر"، والمقصود "طوارىء البحر". ويقال ان وثيقة تأمين

الحريق تغطي الاخطار التالية، والصحيح "الطوارئ التالية". وقد يصح ان نترجم كلمة

(Peril) إلى "الحادث الطارىء" ومجموعها "الحوادث الطارئة".

المؤثر – (Hazard

الظرف الذي يخلق، يزيد أو يقلل من فرصة حدوث الطارئ أو يزيد أو يقلل من الخسارة

المالية الناجمة عنه، مثل الضباب. السياقة السريعة تزيد من فرص حوادث السيارات .

استخدام حزام الامان يقلل من شدّة الاصابة ... الخ.

وتلعب المؤثر دورا هاماً في تحديد قيمة الخطر، نظرا لما تمارسه من تأثير في حجم

الخسائر الناجمة عن الحوادث. لهذا ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار لدى تقييم الخطر المعني. وتنقسم المؤثرات في الخطر إلى مادية ومعنوية.

المؤثرات المادية - Physical Hazards:

تتمثل المؤثرات المادية، في الخصائص المادية للشيء محل الخطر والظروف المحيطة به،

التي من شأنها زيادة أو تقليل فرص الحوادث والخسائر الناجمة عنها:

بقدر تعلق الامر بخطر الحريق، يمثل نوع البناء وموقعه ومحتوياته مؤثراً مادياً في خطر الحريق الابنية التي موادها من الخشب يكون احتمال تعرضها للحريق اكبر من الابنية التي موادها من الطابوق والخرسان المقاومة للنار وقوع الشقة فوق أو الى جانب

فرن للصمون أو مشغل يستخدم النار، يمثل مؤثراً مادياً في زيادة احتمال نشوب الحريق.

ومن جانب آخر فان استخدام تدابير الوقاية من الحريق، مثل قناني الاطفاء، أو اعتماد

اجراس الانذار أو رشاشات المياه الاوتوماتيكية في المصانع، تمثل عوامل مادية ايجابية

تقلل من فرص وخسائر الحرائق .

استخدام كتائب الشبابيك يقلل من فرص السرقة

متانة السيارة تقلل من فرص حوادث الطريق

من المؤثرات المادية في تأمين الحياة: سن المؤمن عليه، وضعه الصحي، مهنته ..وغيرها

المؤثرات المعنوية - Moral Hazards

ترتبط المؤثرات المعنوية في الخطر بسلوك البشر، وانضباطهم، وحرصهم ومها ا رتهم ... الخ.

حرص العاملين وانضباطهم ومها ا رتهم في التعامل مع الآلة، يقلل من حوادث العمل ومن

فرص تحقق المخاطر، مثل الحريق. كما يعزز من قد ا رتهم على تطويق الحوادث عند

تحققها، بما يقلل من اثارها المادية والاقتصادية. ان تدريب العاملين على مواجهة

الحالات الطارئة، يخلق حالة من الانضباط لديهم في مواجهة الحوادث وتطويقها قبل

تفاقمها، والعكس بالعكس.

يمثل سوء النية لدى المؤمن له أو العاملين بمعيته، مؤثراً سلبياً. ففي فترات الركود الاقتصادي يقدم بعض المؤمن لهم على احراق محالهم، بغرض تحقيق تعويض ينتشلهم من مأزقهم الاقتصادي. وقد يقدم بعض العاملين المتلاعبين إلى اضرام النار في المخازن لإخفاء سرقاتهم وتلاعبهم.

الرعونة في السياقة او احتساء الخمرة اثنائها، وعدم الالت ا زم بضوابط واصول القيادة الآمنة للمركبة يزيد من فرص حوادث وخسائر السيارات .

انواع الاخطار :

تنقسم الاخطار من حيث طبيعتها إلى اخطار دينامية واخطار ساكنة.

الاخطار الدينامية - Dynamic Risks:

مهما بلغت ثقة رجال الاعمال بجودة نتائج اعمالهم تظل مفاجئات السوق تهدد هذه النتائج:

ارتفاع في اسعار المواد الاولية أو الطاقة المستخدمة، اض ا رب عمالي في المصنع المجهز

بالمواد نصف المصنعة، تغيّر في حجم الطلب على السلعة التي ينتجها المصنع اجراءات سياسية تحرم المنشأة من بعض اسواقها ... إلى غير ذلك من الاحداث الاقتصادية والسياسية التي تقع خارج سيطرة رجال الاعمال تنجم عنها خسائر، تكون فادحة احياناً.

مثل هذه الخسائر، يصعب التكهن بها، اذ تتفاوت في سعتها وآثارها من حالة لأخرى. لذلك

تسمى بالإخطار الدينامية أي سريعة التغيّر. ويطلق عليها البعض تسمية "اخطار المضاربة" Speculative Risks . بينما يسميها البعض الآخر "اخطار الاعمال" (Business Risks) وتدخل ضمن الاخطار الدينامية دائرة واسعة من الاخطار

ويمكن ايجازها بالاتي :

اخطار الادارة - Management Risks:

يتعرض صانعو السياسات الادارية، إلى اتخاذ قرارات غير صائبة، بسبب من قلة المعلومات

المتاحة لمتخذ القرار ، أو افتقاره إلى التجربة وبالتالي التحسب اللازم للعوامل المتغيرة. وعلى

وجه العموم فان القرار الصائب يحقق الربح، والقرار الخاطئ يقود إلى الخسارة.

المشكلة التي يواجهها صاحب القرار، تكمن في صعوبة الحكم في لحظة اتخاذ القرار، ما اذا

كان صائباً ام لا ... وهكذا فان هاجس ارتكاب الخطأ، أو عدم الثقة بصحة القرار، يمثل

مصدر الخطر الدينامي. وهذا ينطبق بشكل خاص على مختلف القراررت التي تنضوي تحت

ما يسمى بالقرارات الادارية، التي تنقسم إلى عدة مجاميع:

اخطار السوق - Market Risks

ان الهاجس الذي يخيّم على ادارة المنشأة: هو ما اذا كان المنتوج سيجد رواجاً في السوق

وبالثمن المجزي الذي يحقق عائداً مناسباً للمنشأة. متغيرات كثيرة تحكم هذا الخطرهبوط

عام في مستوى الاسعار، انحسار الطلب على المنتوج المعني، تغيّر المودة، ظهور منتوجات

منافسة ... الخ.

وتكمن اخطار السوق في صعوبة التكهن بهذه المتغيرات واحتساب حجمها وتأثيرها ، واوقات حدوثها .

اخطار الانتاج - Production Risks:

تحكم الانتاج عوامل مختلفة، المواد الاولية، التكنولوجية المستخدمة، الطاقة، القوى العاملة وغيرها. ولهذا فإن عملية الانتاج معرضة لإخفاقات ونكسات بسبب

ضعف أو خلل في كفاءة تجهيز المصنع بالمواد الاوليّة أو المنتوجات نصف المصنعة

التي يعتمد عليها المصنع، أو تبدلات حادة في اسعارها، أو سوء في التخطيط للخزين اللازم من هذه المواد .

نكسات في انتاج المنشآت الاخرى التي تتكامل معها المنشأة المعنية في المواد الاولية

الطاقة، المنتوجات نصف المصنعة وما شابه.

بقدر تعلق الامر بالقوى العاملة فإن الخطر يرتبط بمدى توفر ال ا رفد المطلوب من اليد

العاملة، المؤهلة والمدربة، السيطرة على اليد العاملة، تفادياً لخطر الاض ا ربات العمالية

وذلك من خلال تأسيس هيكلية مناسبة للاجور والمنافع للعاملين، تحسين ظروف العمل،

التأمينات الاجتماعية ... إلى غير ذلك من الموازنات التي يتطلب اغلبها مصادر

للتمويل.

الخطر المالي Finanial risk:

تمثل الادارة المالية احدى الوظائف الاساس لإدارة المنشأة. ان التوقع الدقيق لاحتياجات

عمليات وانشطة المنشأة إلى وسائل التمويل وتهيئة مصادرها، عامل هام في نجاح اعمال

المنشأة. ولعل من نافلة القول ان النقص في وسائل التمويل، والادارة غير الكفوءة للموارد

المالية، تمثل اسباباً جوهرية لإخفاق المنشأة.

الخطر السياسي - Political Risk:

تلعب العوامل والظروف السياسية دورآ حاسماً في تحديد مصير المنشآت الاقتصادية.

وتدخل في هذا الاطار، مواقف وقرارات الدولة السياسية، في الداخل وفي علاقاتها مع الدول الاخرى .

ان أي تغيّر جذري في نظام الحكم، وحلول فلسفة سياسية جديدة، ينعكس مباشرة في

السياسات الاقتصادية، ويؤثر في اعمال المنشآت. فالنظام الراديكالي الذي يعتمد منهج

التدخل الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية للبلد، من شأنه ان يضيق على المبادرات الفردية.

وبعض الاجراءات الجذرية مثل التأميم والمصادرة يقضي على بعض المنشآت الخاصة.

كما ان فرض مقيّدات ضريبية يؤثر سلباً في عوائد المنشآت. وحتى في البلدان

التي تنتهج

فلسفة الحرية الاقتصادية، يمارس المجتمع ومؤسساته السياسية والنقابية ضغوطاً لفرض

بعض المقيّدات التي تكلف بعض المنشآت ثمناً باهضاً، مثل قوانين العمل والضمانات

الاجتماعية والقوانين المتعلقة بتلوث البيئة، وغيرها. كما ان السياسة الخارجية للدولة، قد تفقد بعض الصناعات اسواقاً ا رائجة. هذا فضلاً عن الظروف السياسية التي تمر بها بعض

الدول، مثل حالة الحرب والحصار وغيرها.

خطر الابتكار - Innovation Risk:

يقترن هذا الخطر بإدخال مبتكرات جديدة إلى حيّز التطبيق وتصنيع منتوجات مبتكرة لم يسبق تسويقها ويصعب معرفة حجم الطلب عليها ، وهذا ينطق بشكل خاص على المبتكرات الاصلية التي تصنع اول مرة ولم يسبق للمستهلك ان تعامل معها .

ان حجم المجازفة في تصنيع المبتكرات الجديدة، ناشئ عن كبر حجم الانفاق الذي يتطلب تصنيعها.

الاخطار الساكنة static Risks:

هي تلك الاخطار التي يمكن لحد أو لآخر اخضاعها للقياس، من خلال التجارب السابقة،

بما يساعد على تقويمها واحتساب نتائجها المحتملة. لهذا نجد ان التأمين يتعامل مع

الاخطار الساكنة، بينما يمتنع عن التعامل مع الاخطار الدينامية التي يتعذر قياسها وتقييمها

مسبقاً. وتدخل ضمن هذه الاخطار:

أ- اخطار الطبيعة: الزلازل، الب ا ركين، الصواعق، الاعاصير، الفيضانات، الجفاف - وغيرها.

ب- الاخطار التكنولوجية: عطب المكائن، انفجار المراجل ، الحريق، التماس الكهربائي

ج -الاخطار الشخصية: تتمثل في الخسائر البدنية، مثل الوفاة والاصابات البدنية، اصابات العمل الامراض .... الخ . الاخطار الاجتماعية: السرقة، السطو، الغش، الاحتيال، الاهمال ... وغيرها. -

ويطلق البعض على الاخطار الساكنة تسمية الاخطار الصرف (Pure Risks)

مقارنة بين الاخطار الدينامية والاخطار الساكنة

إلى جانب نقاط التشابه بين الاخطار الدينامية والاخطار الساكنة، فإنها تختلف عن بعضها،

في طبيعتها وآثارها ويمكن ايجاز نقاط الاختلاف في الآتي:

أ - المعيار الاساس في تقسيم الاخطار إلى دينامية وساكنة هو القدرة على تقييم الخطر - المعني والخسارة المحتملة. فعندما يتعذر التقييم المسبق للخطر، يعتبر خطرآ "دينامياً". بينما يعتبر خط ا رً "ساكناً" عندما يتاح تخمين اثاره المستقبلية المحتملة بشكل مسبق.

ولهذا يمكن القول ان بعض الاخطار التي تعامل بوصفها اخطارآ دينامية، يمكن في ظروف معينة اخضاعها للتكهن والقياس. عند ذاك تعامل كخطر ساكن بالمستطاع ادارته، وحتى التأمين عليه.

ب - تقترن الاخطار الدينامية على وجه العموم "بهاجس الخسارة"، لان نتائج الاعمال قد تحقق الربح أو الخسارة. اما الاخطار الساكنة فتقترن بالخسارة فقط. ان مخاطر الاستثمار خير مثل على الاخطار الدينامية. فالمستثمر معرض لفرصتي الربح

والخسارة. اما الاخطار الساكنة مثل الحريق وانفجار الم ا رجل، السرقة، اصابات العمل ... وغيرها فإنها تحقق الخسائر فقط، وبالمقابل لا ينجم عن عدم تحققها ربحاً.

ج - تسبب الاخطار الساكنة الخسائر للأف ا رد والمجتمع (خسائر في الثروة القومية) أما الاخطار الدينامية فإنها قد تحقق خسائر لفرد أو لمجموعة من الافراد ، بينما ولنفس السبب فإنها تجود بالمكسب والربح على مجموعة اخرى من الافراد ، في السوق التنافسية يحقق البعض ارباحاً عالية على حساب الآخر الذي يمنى بالخسارة.

د - ان صعوبة اخضاع الاخطار الدينامية للتقييم والقياس المسبق، لا يعفي من محاولة التكهن بها وتخمين اثارها المحتملة. انما يكمن الفرق بين تحليل ودراسة كل من الاخطار الدينامية والساكنة، في دقة الاحتساب والتخمين. وذلك نظراً لضعف المنظومة المعلوماتية عن الاخطار الدينامية، بسبب من كثرة المتغيرات المؤثرة فيها وتقاطعها احياناً. وتكمن المعضلة المعلوماتية عن الاخطار الدينامية في ارتباطها بمصالح البشر المتضاربة. فالعديد منها يدخل في اطار اسرار العمل ويرتبط بمفاجئات السوق. ان الاخطار الدينامية ملازمة للاقتصاد التنافسي. اذ لا يمكن تصور وجود تعاون معلوماتي بين منشآت متنافسة لمواجهة اخطار السوق أو مداخلات تطبيق التكنولوجية المبتكرة. اما الاخطار الساكنة فإنها تهدد الجميع وبنفس القدر، الامر الذي يجعل التعاون المعلوماتي بين المعنيين لمواجهتها، امراً منطقياً. وسنتناول لاحقاً التعاون المعلوماتي بين المنشآت الصناعية الكبرى في البلدان الصناعية بقدر تعلق الامر بالأخطار الساكنة.

ه - قد توحي تسمية "الدينامية" التي نطلقها على اخطار الاعمال، وكأن الاخطار الساكنة لا تخضع للتغير في حقيقة الامر ، ان التغير سمة ملازمة لكل انماط الاخطار (الدينامية والساكنة) ، ولكن الفرق يكمن في امكانية الوقوف على هذا التغيّر والتكهن به بشكل مسبق .

و- يعتقد الكثير ان "ادارة الخطر" تتعامل مع الاخطار الساكنة وحسب دون الاخطار

الدينامية، التي تقع ضمن اختصاصات الادارة العليا للمنشأة.....

يبدو لنا ان هذا ال أ ري يقوم على فصل مصطنع بين وظيفة ادارة الخطر ووظائف الادارة العليا. وليس ببعيد ان هذا ال أ ري مترشح عن حقيقة ان وظائف مدير الخطر، هي تحوير لوظائف مدير التأمين في المنشأة. والتأمين كما هو معروف يتعامل مع الاخطار الساكنة.

والذي يكرّس هذا ال أ ري، ان التطبيقات الحالية لإدارة الخطر لا ا زلت تقتصر على الاخطار

الساكنة.

اما على المستوى النظري، فنرى أن لا مسوّغ

في اقتصار ادارة الخطر على الاخطار

الساكنة، دون الاخطار الدينامية. وذلك لان جميع الاخطار)دينامية كانت ام ساكنة(تؤثر في النتائج النهائية للمنشأة. كما ان ادارة الخطر ليست وظيفية فنية صرف ينهض بها مدير الخطر حسب بل تنتمي إلى وظائف الادارة العليا للمنشأة. فضلاً عن وجود ت ا ربط عضوي بين الاخطار الساكنة والدينامية، من حيث التأثير والنتيجة. ان نشوب الحريق في مصنع يؤدي مثلاً إلى توقف العمل فيه، وبالتالي تعذر امداده السوق بمنتجاته، الامر الذي يغلّب كفة المنافسين. وقد يجعل من الصعب لاحقاً، استرداد المنشأة لموقعها الذي فقدته في

السوق. هذا وقد يترتب على احت ا رق المصنع، ق ا ر ا رت مالية واستثمارية تنطوي هي الاخرى

على "هواجس دينامية". ان اعادة بناء المصنع على اثر احت ا رقه، يطرح مسألة ادخال

تكنولوجية حديثة، الامر الذي ينطوي على اخطار استثمارية دينامية. وخلاصة القول ان الفصل بين الاخطار الدينامية والساكنة، وقصر وظيفة ادارة الخطر في

المنشأة الاقتصادية على الاخطار الساكنة، دون الاخطار الدينامية أ ري لا يستند على تعليل

علمي. بيد ان هذا لا يمثل دعوة إلى اقحام ادارة الخطر في م ا رحل تطبيقاتها الاولية

لمعالجة الاخطار كافة، لان ذلك قد يعقد المهمة إلى درجة التعجيز. ان للاعتبارات العملية

اهميتها في بداية تطبيق أي اسلوب ونمط جديد في ادارة المنشآت. وهذا ينطبق على ادارة الخطر .

طرق معالجة الاخطار - Methods of Risk Treatment:

توجد عدة اساليب في مواجهة الاخطار ومعالجتها، تختلف في طبيعتها. وتتفاوت في امكانات اعتمادها ومحدداتها ومردوداتها ويمكن ايجاز هذه الاساليب بالآتي:

تفادي الخطر - Risk Avoidance:

قد يبدو للوهلة الاولى ان خير وسيلة في التعامل مع الاخطار، هو تفاديها بمعنى التخلي عن انشطة أو فعاليات معينة تمثل مكمنا للخطر / الاخطار المعينة. اما في حيّز التطبيق فيتعذر على المرء أو المنشأة تفادي كافة الاخطار التي تتعرض لها. لان بعضها ناشئ عن طبيعة عمل نشاط الفرد أو المنشأة، وبيئته الطبيعية والتكنولوجية والاجتماعية.

واذا ما تصورنا على سبيل الافتراض تخلي الانسان عن الانشطة والاعمال بسبب الاخطار التي تكتنفها، فان النتيجة هي توقف الحياة. لهذا يعتبر تفادي الخطر من الاساليب السلبية في معالجة الاخطار، ولا يلجأ اليه، الا في حلقات معينة أو جزئية، وليس كموقف شامل. فقد تتخلى المنشأة عن فعالية معينة لجهة اخرى طبقاً لحسابات اقتصادية فتتفادى بهذا الاخطار التي تقترن بهذه الفعالية أو النشاط. ونود الاشارة بهذا الصدد إلى ان واحدة من وظائف ادارة الخطر، تتجلى في قطع دابر التردد لدى بعض رجال الاعمال في ولوج بعض مجالات الاستثمار خوفاً مما قد تتعرض له من اخطار. وذلك بتوفير مقومات السيطرة عليها.

تقليل الخطر - Risk Reduction :

سبق وان اشرنا في الفقرة ان قيمة الخطر يحكمها عاملان: تواتر الحوادث وشدّة الخسائر الناجمة عنها. وعلى هذا الاساس يتحقق تقليل الخطر عبر الحد من فرص تحقق الحوادث، وتقليل حجم الخسائر الناجمة عنها. وذلك بالتخفيف من شدّة الخسائر

وآثارها المالية ان وسائل الوقاية من الحريق، آنفة الذكر، وتدابير السلامة والامن الصناعي تعمل على التقليل من فرص الحوادث والحيلولة دون تفاقمها.

ان معظم الاخطار التي تتعرض لها المنشآت الصناعية تعود في جذورها إلى عوامل تنظيمية والاخرى تتعلق بالانضباط ومها ا رت العاملين. فالخزن الخاطئ للمواد سريعة الاشتعال، مكمن كبير لخطر الحريق. كما ان النقص في تدريب العاملين وتأهيلهم، وضعف انضباطهم، وعدم الالت ا زم بتدابير ومتطلبات السلامة الصناعية (عدم ارتداء البدلات المطلوبة، التقصير في تنظيف مواقع العمل، التدخين وغيرها) تمثل مصدراً للعديد من الاخطار. كما ان الموقع غير المناسب للمصنع (في منطقة آهلة بالسكان مثلاً) يمكن ان يكون مكمنا لخطر المسؤولية المدنية. ولعل من المؤثرات المعنوية في الخطر في بلدان العالم الثالث، الموقف القدري لشعوب هذه البلدان، اذ يسيطر الشعور بأن الحوادث والكوارث ما هي الا ظواهر قدرية، ويتفق حدوثها مع منطق الاشياء، الامر الذي يثبط من دوافع السيطرة على الحوادث والخسائر.

الاحتفاظ بالخطر - Risk Retention:

يقصد بالاحتفاظ بالخطر: تحمل أو تقليل النتائج المترتبة على تحقق الخطر المعني كلاً أو جزءاً. ويتحقق الاحتفاظ بالخطر على نحو واعٍ، أو بسبب عدم اد ا رك نتائجه. ويختلف الموقف والنتائج في كل من الحالتين. ان الاحتفاظ غير الواعي بالخطر يعبر عن عدم التبصّر. وعلى العكس فان الاحتفاظ الواعي بالخطر ينطوي على فهم واد ا رك لنتائجه والتحوط لمواجهتها ضمن الامكانية الذاتية للفرد أو المنشأة. ويتمثل الاحتفاظ بالخطر بتحمل جزء من الخسائر المحتملة أو الخسائر بأكملها. بيد ان بعض المنشآت تحتفظ بالأخطار من دون داريه. ويحدث ذلك عندما تخفق في الكشف عن مكامن الاخطار التي تتعرض لها فعلاً، أو عندما تلجأ إلى التأمين الناقص لمجرد الاقتصاد بنفقات التأمين.

ويتحقق الاحتفاظ بالخطر عبر القنوات التالية :

التأمين الذاتي self – Insurance:

يقصد بالتأمين الذاتي، احتفاظ المنشأة بالخطر / الاخطار، التي تواجهها المنشأة بشرط توفر الكثرة العددية لمفردات المحال المعرضة للخطر المعني، بما يضمن تشتيت الخسارة.

وتجدر الاشارة إلى ان مبدأ الكثرة العددية الذي يمثل اساس التأمين التجاري، ينطبق على التأمين الذاتي. ولعل من الاخطاء الشائعة اطلاق مصطلح التأمين الذاتي على جميع اشكال الاحتفاظ بالخطر. فيقال مثلاً "فلان مؤمن ذاتياً على داره" بينما التأمين لا يقوم على محل واحد، بل يفترض كما اسلفنا وجود عدد كبير من المحال المعرضة للخطر نفسه بما يمكّن من توزيع الخطر وتشتيته.

الخسارة المهددة – Deductible :

تتمثل الخسارة المهدرة بتحمل المؤمن له مبلغاً معيناً من كل خسارة. وتبدأ مسؤولية شركة التأمين بعد سقف هذا المبلغ. فاذا كانت الخسارة المهد رة مثلاً 1,000 دينار لكل حادث خسارة، فان أية خسارة تقع ضمن هذا المبلغ لا تعوضها شركة التأمين. لان مسؤولية الاخيرة تبدأ بعد هذا المبلغ. فاذا بلغت الخسارة 3,000 دينار، تسدد شركة التأمين للمؤمن له مبلغ 2,000 دينار وبينما يستهدف المؤمن له من و ا رء "الخسارة المهدرة" تخفيض مبلغ قسط التأمين الذي يسدده إلى شركة التأمين، تستهدف شركة التأمين من و ا رئها، تحفيز المؤمن لهم إلى الاهتمام والاعتناء بأموالهم المؤمن عليها، ولمواجهة سلوك عدم الاكت ا رث الذي يتصف به بعض المؤمن لهم لاطمئنانهم إلى الحماية التأمينية الكاملة التي يتمتعون بها. لذا فان شركة

التأمين تعمد إلى اشراكهم في تحمل جزء من الخسارة. كما تلجأ شركات التأمين إلى تطبيق الخسارة المهدرة لتخفيف زخم المطالبات بمبالغ صغيرة، بينما تتطلب تسويتها نفقات وجهود ادارية لا تنسجم وضآلة المبالغ المطالب بها.